



القانون الدولي للبحار: المناطق البحرية وتعيين الحدود البحرية وتسوية المنازعات



القانون الدولي للبحار: المناطق البحرية وتعيين الحدود البحرية وتسوية المنازعات

مقدمة:

يحدد القانون الدولي للبحار أين يحق للدولة الساحلية أن تنظم وتمنح تراخيص موارد قاع البحر وتصعد إلى السفن أو ترفض طلبات البحث، ومع ذلك لا تلجأ إليه فرق الشؤون القانونية الحكومية وفرق الطاقة غالباً إلا عند وصول اعتراض على حد بحري أو وقوع حادث لسفينة أو تداخل في التراخيص. تدرب هذه الدورة من كور كونسبت المستشارين القانونيين على قراءة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقياس استحقاق المناطق البحرية من خطوط الأساس، واختبار حقوق المرور، وتطبيق منهج تعيين الحدود، واختيار جهة تسوية المنازعات. ويعد المشاركون مذكرة تحليل قانوني لنزاع حدود بحرية وموارد في حالة افتراضية.

أهداف الدورة:

- تحديد مصادر قانون البحار وقياس استحقاق المناطق البحرية انطلاقاً من خطوط الأساس العادية والمستقيمة
- تقديم المشورة في الحقوق السيادية والولاية القضائية للدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة وعلى الجرف القاري وخارج حدود الولاية الوطنية
- تقييم ما إذا كان سلوك السفينة الأجنبية يقع ضمن المرور البريء أو المرور العابر أو المرور في الممرات البحرية الأرشيلية وما يجوز للدولة الساحلية اتخاذه من إجراءات إنفاذ
- تطبيق واجبات حماية البيئة البحرية ونظام الموافقة على البحث العلمي البحري وصلاحيات الأمن البحري على ملف حادث بحري
- رسم خط تعيين مؤقت بين سواحل متقابلة أو متجاورة واختباره في ضوء الظروف ذات الصلة واختبار عدم التناسب
- اختيار إجراء تسوية المنازعات وصياغة موقف قانوني للتفاوض أو أمام المحكمة الدولية لقانون البحار أو محكمة العدل الدولية أو التحكيم

الفئة المستهدفة:

- المستشارون القانونيون في الجهات الحكومية الذين يصيغون تشريعات المناطق البحرية ومواقف الحدود والمذكرات التعاهدية
- مديرو الإدارات البحرية المسؤولون عن الترخيص والإنفاذ والتخطيط الملاحي في المياه الوطنية
- وحدات المعاهدات والحدود في الشؤون الخارجية التي تفاوض على اتفاقيات تعيين الحدود وترد على الاحتجاجات
- مديرو السياسات في خفر السواحل الذين يضعون قواعد الصعود إلى السفن والاعتراض والاستجابة للحوادث في البحر
- مديرو الشؤون القانونية في شركات الطاقة البحرية الذين يؤمنون تراخيص قاع البحر في مناطق ذات مطالبات متداخلة أو غير محسومة

محاوَر الدورة:

اليوم 1: المصادر وخطوط الأساس ومناطق سيادة الدولة الساحلية

- مصادر قانون البحار: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار UNCLOS والقواعد العرفية والاتفاقات التنفيذية
- خطوط الأساس العادية والمستقيمة والخلجان ومصببات الأنهار والمرتفعات الانحسارية على الخرائط الملاحية
- المياه الداخلية والسيادة على البحر الإقليمي حتى 12 ميلا بحريا
- المنطقة المتاخمة والرقابة على القوانين الجمركية والضريبية وقوانين الهجرة والصحة
- خريطة استحقاق المناطق البحرية وقائمة تحقق لمراجعة المطالبات

اليوم 2: المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري وأعالي البحار والمنطقة

- الحقوق السيادية في المنطقة الاقتصادية الخالصة على الموارد الحية وغير الحية وحريات الدول الأخرى
- تعريف الجرف القاري والامتداد الطبيعي وقيود الحد الخارجي في المادة 76
- لمحة عن طلبات الجرف القاري الممتد المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري
- حريات أعالي البحار في الملاحة والتحليق ومد الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة
- المنطقة بوصفها تراثا مشتركا للإنسانية ونظام الاستكشاف لدى السلطة الدولية لبحار

اليوم 3: حقوق الملاحة والواجبات البيئية والأمن البحري

- معايير المرور البريء والأنشطة الضارة وقوانين الدولة الساحلية وأنظمتها
- المرور العابر في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية
- خطوط الأساس الأرخيلية والمياه الأرخيلية والمرور في الممرات البحرية الأرخيلية
- واجبات حماية البيئة البحرية في الجزء الثاني عشر ونظام الموافقة على البحث العلمي البحري في الجزء الثالث عشر
- لمحة عن قانون الأمن البحري: شجرة قرار القرصنة والمطاردة الحثيثة وحق الزيارة

اليوم 4: منهج تعيين الحدود البحرية وإجراءات تسوية المنازعات

- مبادئ تعيين الحدود بين السواحل المتقابلة والمتجاورة: تساوي الأبعاد وخط الوسط والحل المنصف
- منهج التعيين ذو المراحل الثلاث: خط تساوي الأبعاد المؤقت والظروف ذات الصلة واختبار عدم التناسب
- السواحل ذات الصلة والمنطقة ذات الصلة وأثر الجزر على الحد البحري الموحد
- إعلانات اختيار الإجراء في الجزء الخامس عشر: المحكمة الدولية لقانون البحار ومحكمة العدل الدولية وتحكيم المرفقين السابع والثامن
- طلبات التدابير المؤقتة والإفراج الفوري عن السفن والطواقم أمام المحكمة الدولية لقانون البحار

اليوم 5: المشروع الختامي: تحليل نزاع افتراضي على الحدود والموارد

- مراجعة ملف النزاع: الجغرافيا الساحلية وخطوط الأساس والمطالبات المتنافسة لدولتين ساحليتين افتراضيتين
- رسم تداخل الاستحقاقات مع مخطط السواحل ذات الصلة والمنطقة ذات الصلة
- بناء الخط المؤقت وصياغة حجج تعديله لكل طرف
- تحليل حقوق الموارد: محكم هيدروكربوني عابر للحد والوصول إلى المصايد وخيارات التنمية المشتركة
- عرض مذكرة التحليل القانوني واستراتيجية اختيار الجهة أمام هيئة تحكيم صورية

المهارات التي ستكتسبها:

- تحليل خطوط الأساس واستحقاق المناطق
- المشورة في ولاية الدولة الساحلية
- تصنيف أنظمة المرور البحري
- تعيين الحدود البحرية
- فهم طلبات الجرف القاري الممتد
- المراجعة القانونية لإجراءات الإنفاذ البحري
- اختيار جهة تسوية النزاع
- صياغة المذكرات القانونية

لماذا تحضر هذه الدورة:

- العودة بمذكرة تحليل قانوني لنزاع حدود بحرية وموارد مبنية على حالة افتراضية منظمة
- الرد على احتجاج حدودي أو طلب بحث أو حادث سفينة بالمنطقة والمادة والوسيلة القانونية المنطبقة
- إحاطة القيادات وجهات الترخيص وشركاء الطاقة بمواطن قوة المطالبة ومواضع انكشافها
- اختبار الحجج القانونية مع زملاء من الوزارات والسلطات البحرية وخفر السواحل وشركات الطاقة

الختامة:

يعمل قانون البحار خريطة استحقاقات ترسم انطلاقاً من خطوط الأساس ثم يتفاوض عليها حيث تلتقي السواحل. تنتقل الدورة من المصادر وخطوط الأساس والمياه الداخلية والبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة، إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري وأعالي البحار والمنطقة، ثم إلى أنظمة المرور وواجبات البيئة والبحث والأمن البحري، وبعدها إلى تعيين الحدود وإجراءات تسوية المنازعات. ويطبق اليوم الأخير هذه القواعد على نزاع افتراضي على الحدود والموارد لينتج مذكرة تحليل قانوني.